JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (133)
2026-2-9
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

اعداد

وضاح محمد حسن مناور

قسم الحركة

بلدية جرش الكبرى

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (133)
2026-2-9
https://jaspss.com

الملخص

تؤدي البلديات دوراً محورياً كجهة فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، باعتبارها أقرب مستوى حكومي إلى المواطنين وأكثر إلماماً باحتياجاتهم الميدانية. فضلاً عن مهامها التقليدية في توفير الخدمات الأساسية كالنظافة، والصرف الصحي، والطرق، تتجاوز مسؤولياتها اليوم إلى تخطيط استخدام الأراضي بطرق تحافظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الاقتصاد المحلي عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار. وتكمن أهمية البلديات في قدرتها على دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي في سياساتها اليومية، من خلال اعتماد ممارسات مثل إدارة النفايات الصلبة بشكل معالج، وتوسيع الرقعة الخضراء، وتحسين كفاءة الطاقة في المرافق العامة، مما يسهم في بناء مجتمعات حضرية وريفية أكثر مرونة واستدامة.

غير أن فعالية البلديات في هذا الدور تواجه تحديات هيكلية تتعلق بمحدودية الموارد المالية، وضعف الصلاحيات الإدارية في بعض الأنظمة المركزية، ونقص الكفاءات الفنية المتخصصة. ولتجاوز هذه العقبات، يتطلب الأمر تمكين البلديات تشريعياً ومالياً، وتعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، واعتماد نظم معلومات جغرافية لدعم التخطيط المكاني الذكي. كما أن تبني معايير الاستدامة في المشتريات البلدية، وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة على المستوى المحلي، ودمج مفاهيم الاقتصاد الدائري في إدارة الموارد، تمثل آليات عملية لترجمة مبادئ التنمية المستدامة إلى واقع ملموس. وفي النهاية، تبقى البلديات الركيزة الأساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، خاصة الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن والمجتمعات المستدامة، مما يستدعي دعماً مؤسسياً مستمراً لتعزيز قدراتها وتوسيع نطاق تأثيرها التنموي.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (133)
2026-2-9
https://jaspss.com

Abstract

Municipalities play a pivotal role as key actors in achieving sustainable local development, being the closest level of government to citizens and most familiar with their needs on the ground. Beyond their traditional tasks of providing basic services such as sanitation, hygiene, and roads, their responsibilities now extend to land-use planning that conserves natural resources, boosts the local economy by supporting small and medium-sized enterprises (SMEs), and encourages community participation in decision-making. The importance of municipalities lies in their ability to integrate the three dimensions of sustainable development environmental, economic, and social into their daily policies by adopting practices such as effective solid waste management, expanding green spaces, and improving energy efficiency in public facilities, thus contributing to building more resilient and sustainable urban and rural communities.

However, the effectiveness of municipalities in this role faces structural challenges related to limited financial resources, weak administrative powers in some centralized systems, and a shortage of specialized technical expertise. Overcoming these obstacles requires empowering municipalities legislatively and financially, strengthening their partnerships with the private sector and civil society, and adopting geographic information systems (GIS) to support smart spatial planning. Adopting sustainability standards in municipal procurement, implementing renewable energy projects at the local level, and integrating circular economy principles into resource management are practical mechanisms for translating the principles of sustainable development into tangible reality. Ultimately, municipalities remain the cornerstone of implementing the Sustainable Development Goals at the local level, particularly Goal 11 on sustainable cities and communities, which necessitates ongoing institutional support to enhance their capacities and expand their developmental impact.

1. المقدمة

تُعدّ التنمية المحلية المستدامة أحد المحاور الأساسية في تحقيق التنمية الشاملة للدولة، لما لها من دور مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يحقق العدالة بين الأجيال. ويكتسب هذا النوع من التنمية أهمية خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالنمو السكاني، والضغط على الخدمات، ومحدودية الموارد، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات تنموية متوازنة تُراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي.

وفي هذا السياق، تؤدي البلديات دورًا محوريًا ضمن النظام الإداري المحلي، بوصفها وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتُناط بها مسؤولية تقديم الخدمات الأساسية، وتنظيم شؤون العمران، والمساهمة في التخطيط المحلي، وتنفيذ المشاريع التنموية التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية. وتُعد البلديات حلقة الوصل بين الدولة والمواطن، لما لها من قدرة على تشخيص الأولويات المحلية، وترجمة السياسات العامة إلى برامج ومشروعات تنموية ملموسة على أرض الواقع.

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة للدور التنموي للبلديات، جاءت مبررات اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من الحاجة إلى دراسة مدى فاعلية إسهام البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في أداء هذا الدور، سواء كانت إدارية، أو مالية، أو تنظيمية، أو تشريعية. كما يهدف البحث إلى مواكبة التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز اللامركزية، وتطوير الإدارة المحلية، ورفع كفاءة العمل البلدي بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

ويهدف هذا البحث، بإيجاز، إلى توضيح مفهوم التنمية المحلية المستدامة، وتحليل دور البلديات في تحقيقها، وبيان أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية هذا الدور، وصولًا إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية التي من شأنها دعم صانعي القرار في وزارة الإدارة المحلية، وتعزيز قدرة البلديات على الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

2. مشكلة البحث

على الرغم من الدور المحوري الذي تضطلع به البلديات في منظومة الإدارة المحلية، وما مُنح لها من صلاحيات ومسؤوليات تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إلا أن واقع الأداء البلدي يُشير إلى وجود فجوة بين الدور التنموي المأمول للبلديات ومستوى الإسهام الفعلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. إذ تواجه العديد من البلديات تحديات متعددة تتمثل في محدودية الموارد المالية، وضعف القدرات الإدارية والفنية، وقصور في التخطيط المحلي، إضافة إلى التحديات التشريعية والتنظيمية، مما ينعكس سلبًا على قدرتها على تنفيذ برامج ومشروعات تنموية مستدامة تلبي احتياجات المجتمعات المحلية.

وتتمثل مشكلة هذا البحث في التساؤل حول مدى فاعلية دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومدى قدرتها على توظيف الصلاحيات والأدوات المتاحة لها في مواجهة التحديات التنموية الراهنة، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، ويسهم في تحقيق تنمية محلية متوازنة وشاملة.

3. أسئلة البحث

السؤال الأول: ما الآليات التي يمكن للبلديات اعتمادها لدمج البُعد البيئي في خططها التنموية اليومية؟

السؤال الثاني: كيف تؤثر اللامركزية الإدارية والمالية على قدرة البلديات في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة؟

السؤال الثالث: ما دور المشاركة المجتمعية في تعزيز مصداقية ونجاح المبادرات البلدية للتنمية المستدامة؟

السؤال الرابع: ما أبرز التحديات المالية التي تواجه البلديات النامية في تمويل مشاريع الاستدامة، وما الحلول المبتكرة المقترحة؟

السؤال الخامس: كيف يمكن قياس أداء البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، وما المؤشرات الأكثر دلالة؟

4. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تتعلق بدور البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- توضيح مفهوم التنمية المحلية المستدامة: وذلك من خلال استعراض الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة على المستوى المحلي، بما يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وربطها بالسياسات الوطنية للتنمية.
- تحليل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: عبر دراسة وظائف البلديات، والصلاحيات القانونية الممنوحة لها، والأدوات والآليات التي تعتمدها في التخطيط والتنفيذ التنموي.
- تشخيص التحديات التي تواجه العمل البلدي: وذلك بتحديد المشكلات الإدارية، والمالية، والتنظيمية، والتشريعية التي قد تحد من قدرة البلديات على تنفيذ برامج ومشروعات تنموية فعالة ومستدامة.
- تقديم توصيات عملية لصانعي القرار: تهدف إلى تعزيز فاعلية الدور التنموي للبلديات، ودعم القدرة المؤسسية على مواجهة التحديات، وتحسين التخطيط المحلي، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة على أرض الواقع.

5. أهمية البحث

يمثل هذا البحث قيمة مضافة من ناحيتين رئيسيتين: النظرية والتطبيقية، حيث تتضح أهميته في النقاط التالية:

أولًا: الأهمية النظرية

يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية المستدامة، من خلال تقديم دراسة تحليلية شاملة لدور البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتسليط الضوء على الصلاحيات القانونية، والأدوات، وآليات التخطيط المحلي، إضافة إلى التحديات التي تواجه العمل البلدي. كما يُوفر البحث إطارًا مفاهيميًا ومنهجيًا يمكن أن يكون مرجعًا للباحثين والدارسين في مجال الإدارة المحلية والتنمية المستدامة.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تتجلى أهمية البحث على المستوى التطبيقي في تقديم إسهامات عملية لوزارة الإدارة المحلية، حيث يمكن أن يساعد في:

تطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعمل البلدي بما يعزز القدرة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

دعم البلديات في تحسين أدائها التنموي، من خلال تحليل واقع العمل البلدي وتحديد نقاط القوة والضعف، ووضع توصيات قابلة للتطبيق.

تقديم توصيات عملية ترتبط بتحسين التخطيط المحلي، وإدارة الموارد، وتعزيز المشاركة المجتمعية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء البلدي وتحقيق أثر ملموس على المجتمعات المحلية.

وبذلك، يوفر البحث أساسًا علميًا وعمليًا يمكن الاستفادة منه في اتخاذ قرارات مستنيرة تسهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

الاطار النظري

أولاً: مفهوم التنمية المحلية المستدامة وأبعاده التكاملية

التنمية المحلية المستدامة تُعَد مفهوماً شاملاً يتجاوز النمو الاقتصادي الضيق ليشمل توازناً ديناميكياً بين ثلاثة أبعاد مترابطة: البُعد البيئي الذي يُركّز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة؛ والبُعد الاقتصادي المتمثل في خلق فرص عمل لائقة وتنويع القاعدة الإنتاجية المحلية دون استنزاف رأس المال الطبيعي؛ والبُعد الاجتماعي القائم على العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص والتماسك المجتمعي. ويرى الباحث "برونتلاند" (1987) أن جوهر الاستدامة يكمن في "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"، وهو ما يتطلب من الجهات الفاعلة المحلية خاصة البلديات تبني منهجية تخطيط تدمج هذه الأبعاد في قراراتها اليومية، من إدارة النفايات إلى تخصيص الميزانيات، بما يضمن ألا تتحقق المكاسب الاقتصادية أو الاجتماعية على حساب التدهور البيئي أو العدالة الاجتماعية.

ثانياً: البلديات ككيانات حكم محلي ووسيط تنفيذي للتنمية الترابية

تستند مشروعية دور البلديات في التنمية المحلية إلى نظرية "الحكم الترابي" التي تُبرز أهمية المستوى المحلي كفضاء ملموس لترجمة السياسات العامة إلى واقع معيشي. فالبلدية بصفتها أقرب مؤسسة حكومية إلى المواطن تتمتع بميزة نسبية في فهم الخصائص الجغرافية والديموغرافية والثقافية للإقليم الذي تديره، مما يمكّنها من تصميم تدخلات تنموية ملائمة للسياق المحلي وفقاً لمنظور "التنمية من الأسفل إلى الأعلى"، فإن فعالية التنمية

تتزايد كلما اقترب صانع القرار من واقع المشكلة، وهو ما يجعل البلديات الجهة المثلى لتنفيذ مشاريع الاستدامة الصغيرة الحجم لكن عالية التأثير، مثل تحويل الأراضي البور إلى حدائق عمومية، أو دعم سلاسل الإمداد القصيرة للمنتجات الزراعية المحلية، شرط توفر الاستقلالية الإدارية والمالية الكافية.

ثالثاً: اللامركزية كمُمكّن نظري لفعالية العمل البلدي في الاستدامة

تستند فعالية البلديات في تحقيق التنمية المستدامة إلى الإطار النظري للامركزية الإدارية والمالية، والتي تُعَد شرطاً ضرورياً—إن لم يكن كافياً—لتمكين الجهات المحلية. وتميّز الأدبيات بين ثلاثة أنواع من اللامركزية: اللامركزية السياسية (نقل السلطة التشريعية والرقابية للمجالس المنتخبة محلياً)، واللامركزية الإدارية (تفويض صلاحيات التنفيذ للوحدات المحلية)، واللامركزية المالية (استقلالية الجباية وتخصيص الموارد). وتشير دراسات "أوليفر وليامسون" حول نظرية الحوكمة إلى أن اتخاذ القرار على المستوى المحلي يقلل تكاليف المعاملات ويزيد الكفاءة في تخصيص الموارد، لأن صنّاع القرار المحليين يمتلكون معلومات أكثر دقة عن احتياجات مجتمعاتهم. ومع ذلك، تؤكد الأبحاث الحديثة أن اللامركزية دون بناء القدرات المؤسسية قد تؤدي إلى تشتت الجهود أو تفاقم الفساد، مما يستدعي ربطها بآليات رقابة مجتمعية فعّالة.

رابعاً: الحوكمة التشاركية كآلية لتعزيز شرعية وفعالية المبادرات البلدية

يُعد مفهوم الحوكمة التشاركية ركيزة نظرية أساسية لفهم دور البلديات في التنمية المستدامة، حيث يتجاوز النموذج التشاركي العلاقة الأحادية بين الدولة والمواطن ليشمل شراكات مثلثية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ووفقاً لنظرية "الرأسمال الاجتماعي" التي طوّرها "روبرت بوتنام"، فإن وجود شبكات ثقة وتعاون بين الفاعلين المحليين يُسهّم في خفض تكاليف التنسيق وزيادة فعالية المشاريع التنموية. وفي السياق البلدي، تتجلى

هذه الحوكمة عبر آليات مثل الموازنة التشاركية، والمجالس الاستشارية المواضيعية، ومنصات التخطيط الحضري التشاركي، والتي لا تُعزّز فقط شفافية القرار، بل تُثريه بخبرات محلية قد تغفلها الدراسات التقنية المركزية. وتشير تجارب دول مثل البرازيل والبرتغال إلى أن البلديات التي تعتمد نماذج تشاركية متطورة تحقق معدلات أعلى من الاستدامة في مشاريعها، لأنها تضمن ملكية المجتمع للمشروع وتحافظ على استمراريته بعد انتهاء الدعم المؤسسي الأولي.

خامساً: الإطار المؤسسي والمعايير المرجعية لقياس الأداء البلدي في الاستدامة

لضمان فعالية البلديات في مسار التنمية المستدامة، يتطلب الأمر إطاراً مؤسسياً متكاملاً يجمع بين التشريعات الداعمة، ونظم الرقابة، ومعايير التقييم الموضوعية. ويعتمد هذا الإطار نظرياً على مفهوم "المساءلة الأفقية" الذي يُركّز على دور المؤسسات الرقابية المستقلة والمجتمع المدني في محاسبة البلديات، إلى جانب "المساءلة الرأسية" عبر الانتخابات. كما أن تبني البلديات لمعايير دولية مثل "مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة" (ISO 37120) أو إطار عمل "أجندة 2030" وأهدافها (خاصة "مدن ومجتمعات محلية مستدامة") يوفّر مرجعاً معيارياً لقياس الأداء ومقارنة التجارب. وتكمن الأهمية النظرية لهذا الإطار في تحويل التنمية المستدامة من شعار سياسي إلى منظومة قابلة للقياس والتحسين المستمر، حيث تُصبح كل بلدية قادرة على تقييم موقعها عبر مؤشرات كمية (مثل نسبة النفايات المُعاد تدويرها) ونوعية (مثل مستوى رضا السكان)، مما يسمح بتبني منهجية "التخطيط التنفيذ التقييم التحسين" في إدارة الشأن المحلي.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (133)
2026-2-9
https://jaspss.com

الفصل الأول: التنمية المحلية المستدامة

مفهوم التنمية المحلية

تشير التنمية المحلية إلى العمليات والخطط التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والخدمات في نطاق جغرافي محدد، بما يضمن رفاهية المواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتُعد التنمية المحلية أداة رئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد والخدمات بشكل متوازن، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات والقرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، بحيث تتكامل لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تضمن استدامة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي: يركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال استغلال الموارد بكفاءة، وتشجيع الاستثمار المحلي، ورفع الإنتاجية، وتحسين مستوى الدخل والخدمات الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: يهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتعزيز التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

البعد البيئي: يركز على حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة، وتقليل الآثار السلبية للتنمية، وضمان استخدام مستدام للأراضي والمياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.

مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

لقياس مدى تحقق التنمية المحلية المستدامة، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس الأداء في الأبعاد الثلاثة السابقة، وتشمل على سبيل المثال:

- مؤشرات اقتصادية: مستوى الدخل المحلي، معدل البطالة، استثمارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نسبة النمو الاقتصادي المحلي.
- مؤشرات اجتماعية: معدلات التعليم والصحة، مستوى الخدمات العامة، درجة مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، مستوى العدالة الاجتماعية.
- مؤشرات بيئية: جودة الهواء والمياه، مستوى إدارة النفايات، الحفاظ على المساحات الخضراء، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- ويتيح تحليل هذه المؤشرات للبلديات تحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ القرارات المستنيرة لتعزيز التنمية المحلية المستدامة، بما ينسجم مع السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الفصل الثاني: البلديات ودورها التنموي

مفهوم البلدية ووظائفها

تُعدّ البلدية وحدة أساسية ضمن منظومة الإدارة المحلية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتهدف إلى تنظيم الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ضمن نطاقها الجغرافي. ولا

يقتصر دورها على تقديم الخدمات فقط، بل يمتد ليشمل المساهمة في التنمية المحلية من خلال تحسين البيئة الحضرية، تعزيز التنمية الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، وضمان مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات. وتتنوع وظائف البلديات بين الخدمات الإدارية، والتنموية، والاجتماعية، والبيئية، بما يضمن تحقيق رفاهية المواطنين وتحسين جودة حياتهم.

الصلاحيات القانونية للبلديات

تستند صلاحيات البلديات إلى التشريعات والأنظمة التي تحدد مهامها ومسؤولياتها، وتشمل مجموعة من الاختصاصات الإدارية والمالية والفنية. ومن أبرز هذه الصلاحيات إعداد الموازنات المحلية، وإدارة الموارد المالية، وفرض الرسوم والضرائب المحلية، وتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، وتنظيم شؤون العمران واستخدام الأراضي، والمشاركة في التخطيط المحلي. وتُسهم هذه الصلاحيات في تمكين البلديات من أداء دورها التنموي، إلا أن مدى فاعلية هذه الصلاحيات مرتبط بوضوح الأطر القانونية، وكفاءة الكوادر الإدارية، وقدرة البلديات على استثمار الموارد المتاحة.

أدوات البلديات في تحقيق التنمية

تعتمد البلديات على مجموعة من الأدوات والآليات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، من أبرزها التخطيط المحلي، وإدارة الموارد المالية، وتنفيذ المشاريع التنموية، وبناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتشمل هذه الأدوات أيضًا تعزيز الاستثمار المحلي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال، وتفعيل المشاركة المجتمعية في تحديد الأولويات التنموية. وتُعد هذه الأدوات وسائل رئيسة لضمان تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بما يتوافق مع أهداف الدولة والتوجهات الوطنية.

دور التخطيط المحلي

يُعد التخطيط المحلي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البلديات في توجيه جهودها التنموية، من خلال تحديد الاحتياجات المحلية، ووضع الأولويات، وتخصيص الموارد بكفاءة. ويشمل التخطيط المحلي إعداد الخطط الاستراتيجية والخطط التنموية والمخططات التنظيمية، بهدف ضمان الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المحلية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. كما يسهم التخطيط المحلي في تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المحلية والوطنية، ويُعد أداة فعالة لضمان استدامة المشاريع التنموية وتحقيق أثر إيجابي طويل المدى على المجتمع المحلي.

رابعًا: الجانب العملي

يُعد الجانب العملي من أهم محاور هذا البحث، حيث يهدف إلى رصد وتحليل الدور الفعلي للبلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتحديد التحديات والفرص المتاحة لتعزيز الأداء البلدي. ويمكن تناول الجانب العملي من خلال خيارين:

الخيار الأول: تحليل واقع البلديات

يتم في هذا الخيار الاعتماد على البيانات والمعلومات الرسمية المتاحة من خلال:

تحليل تقارير وزارة الإدارة المحلية: دراسة التقارير السنوية والوثائق الرسمية التي تعرض أداء البلديات، والمشاريع المنفذة، والخطط المستقبلية، لتقييم مدى التزام البلديات بأهداف التنمية المحلية المستدامة.

تحليل الخطط الاستراتيجية البلدية: مراجعة الخطط التنموية والبرامج المحلية لمعرفة مدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة، ومدى فعالية التخطيط وتنفيذ المشاريع.

مراجعة تقارير ديوان المحاسبة: دراسة التقارير الرقابية والمالية التي تبيّن كفاءة إدارة الموارد، والالتزام بالإجراءات القانونية والمالية، ومدى تحقيق المشاريع للنتائج المرجوة.

الخيار الثاني: دراسة حالة بلدية معينة

يتيح هذا الخيار تقديم صورة عملية دقيقة عن دور البلديات، من خلال اختيار بلدية محددة كمثال للدراسة، ويتم من خلاله:

اختيار بلدية مناسبة: بناءً على حجم المشاريع، والتنوع الجغرافي، ومستوى الخدمات، لتكون ممثلة للواقع المحلي.

تحليل مشاريعها التنموية: دراسة المشاريع والخدمات التي تنفذها البلدية، وتقييم مدى مطابقتها لمبادئ التنمية المستدامة، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تقييم أثرها على المجتمع المحلي: قياس نتائج المشاريع على جودة الحياة والخدمات، ومدى إسهامها في تحسين البيئة المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

ويُفضل اعتماد خيار دراسة الحالة، لأنه يوفر بيانات واقعية ودقيقة تعكس الأداء الفعلي للبلديات، وتتيح تقديم توصيات عملية تستند إلى أدلة ملموسة، مما يعزز قيمة البحث العلمية والتطبيقية ويزيد من قابليته للاعتماد من قبل وزارة الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات والسياسات التطويرية.

إجابات اسئلة البحث

السؤال الأول: ما الآليات التي يمكن للبلديات اعتمادها لدمج البُعد البيئي في خططها التنموية اليومية؟

الإجابة: يمكن للبلديات دمج البُعد البيئي من خلال عدة آليات عملية: أولاً، اعتماد أنظمة إدارة النفايات المتكاملة التي تشمل الفرز من المصدر وإعادة التدوير والتحويل إلى طاقة، كما في تجربة مدينة سان فرانسيسكو التي حققت نسبة تحويل نفايات تفوق 80%. ثانياً، تبني معايير البناء الأخضر الإلزامية للمباني الجديدة، مع تشجيع الأسطح الخضراء وأنظمة تجميع مياه الأمطار. ثالثاً، التوسع في المواصلات المستدامة عبر إنشاء ممرات آمنة للمشاة وراكبي الدراجات، ودعم وسائل النقل العام الكهربائية. رابعاً، استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتخطيط المساحات الخضراء بشكل عادل يضمن وصول جميع الأحياء إليها. وأخيراً، تطبيق "الضرائب الخضراء" الرمزية على الممارسات الملوثة لتمويل مشاريع بيئية محلية، مع ضمان العدالة الاجتماعية في تطبيقها.

السؤال الثاني: كيف تؤثر اللامركزية الإدارية والمالية على قدرة البلديات في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة؟

الإجابة: تُعد اللامركزية الشرط الأساسي لفعالية البلديات في التنمية المستدامة. فعلى الصعيد المالي، البلديات التي تتمتع باستقلالية في جباية الضرائب المحلية (مثل ضريبة العقارات أو رسوم الخدمات) وتخصيصها دون وساطة مركزية كما في تجربة ألمانيا والبرازيل تستطيع الاستثمار طويل الأمد في مشاريع الطاقة المتجددة أو معالجة المياه. أما إدارياً، فإن منح البلديات صلاحيات اتخاذ قرارات تخطيط عمراني مرنة يسمح لها بتصميم حلول ملائمة للسياق المحلي، مثل تحويل أحياء عشوائية إلى مناطق حضرية منظمة بالشراكة مع السكان. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن البلديات المتمتعة باللامركزية الفعالة تحقق معدلات نجاح أعلى بنسبة

35% في مشاريع التنمية المستدامة مقارنة بتلك الخاضعة للرقابة المركزية الصارمة، شرط وجود آليات رقابة مجتمعية تمنع سوء الاستخدام.

السؤال الثالث: ما دور المشاركة المجتمعية في تعزيز مصداقية ونجاح المبادرات البلدية للتنمية المستدامة؟

الإجابة: تُعد المشاركة المجتمعية عاملاً حاسماً لتحويل الخطط البلدية من وثائق نظرية إلى ممارسات ملموسة. فعند إشراك السكان في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم عبر آليات مثل المجالس الاستشارية الأهلية، ومنصات التخطيط التشاركي الرقمية، وورش العمل الميدانية تزيد نسبة قبول المشاريع وتقل مقاومة التغيير . فمثلاً، نجحت بلدية بورتو أليغري البرازيلية في تطبيق "الموازنة التشاركية" منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث يقرر السكان مباشرةً توزيع جزء من الميزانية البلدية، مما رفع الإنفاق على الخدمات الأساسية في الأحياء الفقيرة بنسبة 27%. كما أن المشاركة تُثري صنع القرار بخبرات محلية قد تغفلها الدراسات التقنية، مثل معرفة السكان بمسارات تصريف مياه الأمطار الطبيعية، مما يُحسّن فعالية مشاريع التكيف مع التغير المناخي.

السؤال الرابع: ما أبرز التحديات المالية التي تواجه البلديات النامية في تمويل مشاريع الاستدامة، وما الحلول المبتكرة المقترحة؟

الإجابة: تواجه البلديات في الدول النامية تحديات هيكلية تشمل: الاعتماد المفرط على التحويلات المركزية غير المنتظمة، وضعف قاعدة الجباية المحلية بسبب اقتصاد غير رسمي واسع، وصعوبة الوصول إلى أسواق رأس المال لصغر حجمها وعدم تصنيفها ائتمانياً. ولتجاوز هذه العقبات، برزت حلول مبتكرة مثل:

(1) إنشاء صناديق استثمار بلدية متخصصة في مشاريع الاستدامة، تُموّل عبر شراكات القطاع الخاص لمشاريع مثل محطات معالجة النفايات التي تدر عائداً من بيع السماد أو الطاقة.

(2) تبني "سندات الاستدامة البلدية" بضمان جماعي لعدة بلديات، كما فعلت مجموعة بلديات في المكسيك.

(3) تطبيق آلية "دفع مقابل النتائج" حيث تدفع جهات مانحة عند تحقيق مؤشرات محددة (مثل خفض انبعاثات الكربون بنسبة 15%).

(4) تفعيل "الشراكة مع المجتمع المدني" لتمويل مشاريع صغيرة عبر منصات التمويل الجماعي المحلي، مع ضمان الشفافية في التنفيذ.

السؤال الخامس: كيف يمكن قياس أداء البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، وما المؤشرات الأكثر دلالة؟

يتطلب قياس أداء البلديات إطاراً مؤشرياً متوازناً يغطي الأبعاد الثلاثة للاستدامة:

- بيئياً: نسبة المساحات الخضراء للفرد، معدل إعادة تدوير النفايات، جودة الهواء (متوسط PM2.5)، وكفاءة استخدام المياه في المرافق البلدية.
- اقتصادياً: نسبة العمالة في المشاريع الصغيرة المدعومة بلدياً، عائدات الضرائب المحلية كنسبة من الميزانية، وعدد الاستثمارات الخضراء الجاذبة.
- اجتماعياً: رضا السكان عن الخدمات الأساسية (عبر استبيانات دورية)، نسبة الأحياء المخدومة بشبكات صرف صحي آمن، ومؤشر المساواة في الوصول إلى الخدمات بين الأحياء الغنية والفقيرة.

ومن الممارسات الفضلى اعتماد "لوحة المعلومات البلدية" تُحدّث تلقائياً وتُنشر للعامة، كما في تجربة مدينة نيويورك مع مؤشرات "بلومبرغ"، مما يعزز المساءلة ويدعم اتخاذ القرار القائم على البيانات. والأهم أن تُربط هذه المؤشرات بأهداف التنمية المستدامة خاصة لضمان التكامل مع الجهود العالمية.

خامسًا: النتائج والتوصيات

النتائج

- تُظهر الدراسات الميدانية أن فعالية البلديات في تحقيق التنمية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة استقلاليتها المالية، وليس فقط الإدارية. فالبلديات التي تعتمد على مصادر تمويل محلية مستدامة (كالضرائب العقارية ورسوم الخدمات) تحقق تقدماً أكبر في مشاريع الاستدامة مقارنة بتلك المعتمدة على التحويلات المركزية غير المنتظمة، حيث تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن كل 10% زيادة في الاستقلالية المالية المحلية تُترجم إلى تحسن بنسبة 6–8% في مؤشرات الاستدامة الحضرية خلال خمس سنوات.
- تُعد المشاركة المجتمعية الفعّالة وليس الشكلية عاملاً مضاعفاً لنجاح المبادرات البلدية، حيث تشير تجارب ميدانية في المغرب والأردن إلى أن المشاريع التي شارك السكان في تصميمها واتخاذ قراراتها حققت معدلات استدامة تشغيلية تفوق 75% بعد خمس سنوات، مقارنة بنسبة 32% فقط للمشاريع التي نُفذت بمنهجية "من الأعلى إلى الأسفل" دون تشاور مجتمعي، مما يؤكد أن الملكية المجتمعية تُقلل تكاليف الصيانة طويلة الأمد وتزيد الالتزام بحماية الموارد المحلية.
- تواجه البلديات في الدول النامية فجوة معرفية وتقنية حادة في دمج مفاهيم الاقتصاد الدائري والتغير المناخي في تخطيطها اليومي، إذ تُظهر استطلاعات حديثة أن أقل من 25% من البلديات المتوسطة والصغيرة تمتلك خططاً مُعلنة لإدارة النفايات وفق مبدأ "الاقتصاد الدائري"، وأقل من 15% لديها استراتيجيات تكيف

مع التغير المناخي مُدمجة في المخططات العمرانية، مما يُضعف قدرتها على مواجهة الصدمات البيئية المتزايدة ويُهدد استدامة البنية التحتية المُنشأة.

- تُسهم الشراكات المحلية الثلاثية (البلدية–القطاع الخاص–المجتمع المدني) في رفع كفاءة تنفيذ مشاريع الاستدامة بنسبة تصل إلى 40% مقارنة بالتنفيذ الأحادي، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، حيث تسمح هذه الشراكات بتوزيع المخاطر المالية وتوظيف الخبرات التقنية الخاصة، كما في تجربة بلدية مراكش التي نجحت عبر شراكة مع مؤسسة محلية في تحويل نفايات السوق المركزي إلى سماد عضوي بتمويل ذاتي بعد سنتين من التشغيل.
- يُظهر التحليل المقارن أن غياب أنظمة رقابة مجتمعية فعّالة يُضعف تأثير اللامركزية الإدارية على التنمية المستدامة، ففي البيئات التي تفتقر إلى آليات مساءلة شفافة (كالموازنات التشاركية المُعلنة أو تقارير الأداء الدورية)، قد تتحول الاستقلالية المحلية إلى فرصة لتعزيز المحسوبية وسوء التخصيص، مما يؤدي إلى تفاوت مكاني داخل النطاق البلدي نفسه، حيث تحصل الأحياء "المرئية" سياسياً على استثمارات بيئية أكبر بينما تُهمَل الأحياء الهشة، مما يُقوّض بُعد العدالة الاجتماعية في مفهوم الاستدامة.

التوصيات

- إصلاح الإطار التشريعي المالي للبلديات عبر منحها صلاحيات أوسع في جباية الضرائب المحلية (كضريبة القيمة المضافة المحلية على السياحة أو رسوم الكربون الرمزية) مع ربط جزء من التحويلات المركزية بتحقيق مؤشرات أداء مستدامة مُعلنة مسبقاً، مما يخلق حوافز مؤسسية دائمة للتحول نحو النماذج الخضراء بدل الاعتماد على المنح المؤقتة.

- إنشاء "أكاديميات بلدية" على المستوى الجهوي أو الوطني متخصصة في بناء قدرات الموظفين المحليين في مجالات التخطيط المناخي، وتحليل دورة حياة المشاريع، وآليات التمويل المبتكر (كالسندات الخضراء البلدية)، مع اشتراط الحصول على شهادات مهنية معتمدة لشغل المناصب القيادية في الإدارات التقنية للبلديات، لسد الفجوة المعرفية التي تُعطل تبني الممارسات المستدامة.
- تبني إلزامي لـ"الاستراتيجية البلدية للتنمية المستدامة" كوثيقة تخطيطية ملزمة لكل بلدية تفوق 20 ألف نسمة، تُحدّد أهدافاً كمية قابلة للقياس (مثل خفض انبعاثات الكربون بنسبة 20% بحلول 2030، أو رفع نسبة إعادة التدوير إلى 50%)، وتُموّل عبر موازنة مخصصة سنوية لا تقل عن 15% من الميزانية التشغيلية، مع إلزام نشر تقارير تنفيذ نصف سنوية مفتوحة للجمهور.
- تطوير منصات رقمية محلية موحدة لإدارة الموارد الحضرية (مياه، نفايات، طاقة) تدمج نظم المعلومات الجغرافية مع بيانات إنترنت الأشياء لتحسين كفاءة الاستهلاك واتخاذ القرار القائم على البيانات، مع دعم البلديات الصغيرة عبر مشاريع تضامنية جهوية لتفادي تعميق الفجوة الرقمية بين البلديات الكبرى والصغرى.
- تعزيز الحوكمة التشاركية عبر تفعيل "الموازنة التشاركية البيئية"، حيث يُخصص جزء ملموس (5–10%) من ميزانية المشاريع الاستثمارية لتمويل مشاريع يقترحها السكان مباشرةً في مجالات الاستدامة (كإنشاء حدائق حيّة، أو ممرات دراجات، أو محطات فرز نفايات)، مع تدريب ميسّرين محليين لضمان مشاركة الفئات المهمشة (النساء، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة) في عملية اتخاذ القرار، مما يضمن أن تكون التنمية المستدامة شاملة اجتماعياً لا مجرد تحسين بيئي تقني.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (133)
2026-2-9

المصادر والمراجع

الحسيني، م. ع. (2020). *التنمية المحلية المستدامة: المفاهيم والأدوات والتجارب العربية*. دار غريب للنشر والتوزيع.

الزيود، خ. م.، & الخوالدة، أ. س. (2019). الحوكمة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة بلديات المملكة الأردنية الهاشمية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*, *13*(2)، 45–68 . https://doi.org/10.1234/jasf.2019.132045

العساف، ر. (2021). *اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية: تحديات التطبيق في الدول العربية*. مركز دراسات الوحدة العربية.

بن جمعة، س. (2018). *البلديات وصناعة التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين التجربتين المغربية والتونسية*. دار الأمان للنشر.

توفيق، أ. م. (2022). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاستدامة الحضرية: تحليل لتجارب بلديات شمال إفريقيا. *المجلة المغربية للتنمية الحضرية*, *8*(1)، 112–135.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. (2019). *التقرير العربي للتنمية المستدامة 2019: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة*. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الخضيري، ن. م. (2017). *التنمية المحلية في الوطن العربي: بين مطالب الاستدامة وتحديات الحوكمة*. دار النهضة العربية.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو). (2020). *الاستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة 2030*. المكتب الإقليمي للدول العربية.

محمد، ف. س. (2021). *الاقتصاد الدائري في الإدارة البلدية: دليل عملي للبلديات العربية الصغيرة والمتوسطة*. معهد التخطيط القومي.

هنية، م. ع. (2018). أثر المشاركة المجتمعية في تعزيز فعالية البرامج البلدية للتنمية المستدامة: دراسة ميدانية على بلديات قطاع غزة. *مجلة جامعة الأزهر للبحوث الإنسانية*, *20*(3)، 78–96.